IUGJEPS
Vol 28, No 1, 2020, pp 238 -262

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2018-10-17)، تاريخ قبول النشر (2018-11-19)

علة دخول حديث في حديث المفهوم والأسباب والآثار

اسم الباحث: د. معاذ إبراهيم العوايشة [1] *

1 اسم الجامعة والبلد: أصول الدين- الشريعة-الجامعة الأردنية-الاردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Moath-75@hotmail.com

ملخص البحث :

يعد التأصيل النظري لعلة دخول حديث في حديث موضوعاً مهماً إذ لا تجد له إلا تطبيقات نقاد الحديث وأحكامهم فهدف هذا البحث لتناول بعض الجوانب النظرية لهذه العلة والتأصيل لها وتمييز مفهومها وصورها وأسباب حصولها مع معرفة شيء من آثار وقوعها ، باستعمال المنهج الاستقرائي ثم التحليلي و كان من أهم النتائج أن التعليل بدخول حديث في حديث قديمٌ قدمَ الحركة النقدية للحديث الشريف. وأن عبارة " دخل حديث في حديث" يشترط أن يكون الحديثان فيها لصحابيين مختلفين، ولهذه العلة آثار على الحكم على درجة الأحاديث والخطأ في الاعتبار وفي ترجيح الأحاديث على بعضها ولا سيما في الأحكام الفقهية ، ثم كانت التوصية بالعناية بدراسة هذه العلة ولا سيما في الخطط الدراسية لمادة العلل.

كلمات مفتاحية: (حديث في حديث، إسناد في إسناد، تداخل الأحاديث، تداخل الأسانيد، تداخل المتون).

Admittance Hadith into Hadith, concept and causes and effects

Abstract:

Research entitled "Admittance Hadith into Hadith, concept and causes and effects""

Abstract: Al-Awaisha Moath Ibrahim, Admittance Hadith into Hadith, concept and causes and effects .

The rooting theoretical of blemish Hadith into Hadith is a new article does not find an applications for, except Hadith's critics and their judgments, this research came to address some of the theoretical aspects of this blemish and rooting them and distinguish the concept, forms and the reasons for getting acquainted with everything from the effects of the fact, all using the inductive method after gathering more texts, judgments of the critics and the Ahadith where this blemish took place then analyze, rooting and mention the most important results and recommendations of them.

Key Words: Hadith into another, Ascription into another, admission the ahadith, admission the ascriptions and admission the Motoon.

مقدمة :

1- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إظهار هذه العلة بشكل مستقل معرّفة بمفهومها وصورها وآثارها على الأحاديث ، ولاسيما أحاديث الأحكام وذلك من خلال جمع شتات ما ذكر في هذه العلة وتخصيصها بالتأصيل النظري وإظهار ذلك من خلال التطبيق العملي ، واستخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي ، كوسيلة للتوصل إلى هذه الغاية

2- مشكلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع علة دخول حديث في حديث ومدى وجودها وصورها وأثرها من خلال الإجابة على بعض الإشكالات والتساؤلات المتعلقة بهذا الموضوع ومن هذه الإشكالات:

1- ما مفهوم هذه العلة؟

2- كيف نشأ هذا المصطلح وتطور؟

3- ما أسباب وقوع هذه العلة؟

5- ما صور هذه العلة؟

6- ما الأنواع والآثار المترتبة على وقوع هذه العلة؟

8- ما أثر هذه العلة على الأحكام الفقهية بشكل خاص؟

هذه الدراسة تجيب عن هذه الإشكالات والأسئلة وغيرها إن شاء الله تعالى.

3- حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة مخصصة لهذه العلة في زمن الرواية في مظانها من كتب المصطلح والعلل والرجال والشروحات، أما بعد زمن الرواية فمظنة وجود هذه العلة في كتب التعقبات غالبا وليست هي مجال بحثنا هنا في هذه الدراسة.

4- أهداف الدراسة:

من أهم أهداف هذه الدراسة:

1- التأصيل النظري لعلة دخول حديث في حديث بصورة مستقلة من خلال المنهج الاستقرائي والتحليلي.

2- التعريف بمفهوم هذه العلة وأهم صورها .

3- بيان أهم أسباب وقوعها.

4- معرفة ما يترتب على وقوع هذه العلة من العلل.

5- تجلية الآثار المترتبة على وقوع هذه العلة ولاسيما في أحاديث الأحكام.

5- الدراسات السابقة:

لم أجد في هذا الموضوع – حسب علمي – دراسة مستقلة بهذا الموضوع أفردته بالتصنيف أو التأليف ، وإن كان هنالك إشارة لهذه العلة، وحكم من عدد من المحدثين على مجموعة من الأحاديث أنها مما دخل فيه حديث في حديث ، ومن الكتب التي أشارت بشكل يسير لشيء من مباحث هذا الموضوع "كتاب الإرشادات لتقوية الحديث بالشواهد والمتابعات "لطارق عوض الله؛ فقد أشار لبعض جوانب آثار دخول حديث في حديث.

6- منهجية البحث :

يقوم البحث على منهجين:

المنهج الاستقرائي : حيث يتم استقراء أكثر المواطن التي نص فيها العلماء على دخول حديث في حديث بلفظ صريح أو غير صريح ثم دراستها دراسة تحليلية لمعرفة المصطلح والأسباب والآثار ثم استخلاص النتائج

خطة البحث :

المبحث الأول : مفهوم علة دخول حديث في حديث وصوره و يشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : نشأة التعليل بدخول حديث في حديث وتطوره .

المطلب الثاني : تعريف علة((دخول حديث في حديث)) وتحرير اصطلاحها.

المطلب الثالث : صور دخول حديث في حديث

أولاً : إسناد في إسناد .

ثانياً : متن في متن .

ثالثاً : إسناد لمتن ومتن لإسناد آخر .

رابعاً : إسناد ومتن في إسناد ومتن.

المبحث الثاني : أسباب دخول حديث في حديث وفيه ثمانية مطالب :

المطلب الأول : الوهم والخطأ .

المطلب الثاني : تشابه الأسانيد والمتون أو الاتفاق في الموضوع .

المطلب الثالث : زيغ بصر المحدث أثناء التحديث أو الكتابة .

المطلب الرابع : التلقين والاختلاط .

المطلب الخامس: الوضع و الكذب .

المطلب السادس : جهل الراوي .

المطلب السابع : سلوك الجادة

المطلب الثامن : التساهل في الرواية .

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على دخول حديث في حديث وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: رفع مرتبة الحديث أو تقويته على وجه الخطأ .

المطلب الثاني : وصل المرسل و رفع الموقوف .

المطلب الثالث : ترجيح رأي فقهي على آخر أو تقويته .

المطلب الرابع : الخطأ في الحكم على الحادثة بالاتحاد أو التعدد .

الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات .

المبحث الأول : مفهوم علة دخول حديث في حديث :

المطلب الأول : نشأة التعليل بدخول حديث في حديث و تطوره :

إن التعليل بتداخل الأحاديث وتنصيص العلماء على ذلك ليرجع إلى حيث بدأت الحركة النقدية للأحاديث النبوية، ولاسيما حيث ترى العلماء الأوائل يعلّون الأحاديث بهذا النوع من العلل؛ فها هو الإمام أحمد يقول في حديث: (إِنَّ اللَّه لَا يَنَامُ)[1]: " هذا لفظ حديث عمرو بن مرة أراه دخل لعبيد الله بن موسى إسناد حديث في إسناد حديث" [2]، وقال؛ كما في الكفاية:" باب ترك الاحتجاج عمّن غلب على حديثه الشواذ: " إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث....."[3]، وها هو علي بن المديني يقول في حديث: (لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ الْمَصَّةُ، وَالْمَصَّتَانِ) [4]: " وحديث ابن اسحاق عندهم خطأ وأدخل حديثاً في حديث"[5]، وها هو ابن معين لما سئل عن قيس بن الربيع قال: "قال عفان: أتيناه فكان يحدث فربما أدخل حديث مغيرة في حديث منصور"[6].

وكذلك الترمذي ؛ كما في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم على الثيب في حديث: (إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ فَاجْلِدُوهَا، فَإِنْ زَنَتْ فِي الرَّابِعَةِ فَبِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ) [7] قال:" وحديث ابن عيينة وهم فيه سفيان بن عيينة أدخل حديثا في حديث....."[8]

،والنسائي في السنن الصغرى، في حديث عائشة: (مَا لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ لَعْنَةٍ تُذْكَرُ، كَانَ إِذَا كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُدَارِسُهُ، كَانَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ)، قال النسائي: "هذا خطأ والصواب حديث يونس بن يزيد وأدخل حديثاً في حديث"[9].

أما أبو زرعة فقد قال عن ابن مهران:" لم يبلغني أنه أخطأ إلا في حديث واحد كأنه دخل له حديث في حديث"[10]. وعلل بهذه العلة أبو حاتم الرازي[11] ، وصالح جزرة [12]، والعقيلي[13]، وابن حبان[14] والخطيب[15]، وابن عدي[16]، وأبو أحمد الحاكم[17]، والحاكم[18] صاحب المستدرك، ومن تأخر عن هؤلاء كابن الصلاح [1] ، وابن حجر [2]، والسخاوي [3] ، وسواهم وسواهم من المحدثين إلى محدثي زماننا.

---

(1) [مسلم : صحيح مسلم ، الإيمان / قوله عليه السلام: " إن الله لا ينام... 1 / 161 : رقم الحديث (293)].

(2) أحمد ، العلل ومعرفة الرجال ، (ج 1 / 556) رقم (1327).

(3) الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية، ، (ج1 /142).

(4) [النسائي : السنن الصغرى ، النكاح / القدر الذي يحرم من الرضاعة ، 6 / 101 ، رقم الحديث (3309)]، السنن الكبرى ، النسائي، النكاح / القدر الذي يحرم من الرضاعة ، (3/ 299) : رقم الحديث(5456)].

(5) ابن المديني ، العلل ، ص 82 رقم : (126).

(6) ابن معين ، تاريخ ابن معين – رواية الدوري ، (ج3 /445) رقم (2184).

(7) [البخاري : صحيح البخاري ، البيوع / بيع العبد الزاني، 2/ 756 : رقم الحديث(2046) والبيوع/ كراهية التطاول على الرقيق، 2 / 901 رقم الحديث(2417) والبيوع/ إذا زنت الأمة، 6 / 2509 رقم الحديث(6447)].

(8) الترمذي ، سنن الترمذي، الحدود/ ما جاء في الرجم على الثيب 4 /40: رقم الحديث (1433)

(9) النسائي ، المجتبى من سنن النسائي ، الصيام/ الفضل والجود في شهر رمضان ، 4 /125 رقم الحديث (2096).

(10) ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان، 153/2، رقم الحديث (676).

(1) أبي حاتم الرازي ، علل الحديث ، ج2 /104 .

(12) المزي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، ج3 /35 ، رقم (595).

(13) العقيلي ، الضعفاء ، (ج3/288) رقم (1288).

(14) ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (111/1) رقم (22) و (379/2).

(15) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج11 / 112–114).

(16) ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ،(ج4 /146) .

(17) المزي ، تهذيب الكمال ، 26 /129.

(18) ابن الجوزي ، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، ، 2 / 781 رقم (1300).

وقد يستعمل النقاد لفظة دخل واشتقاقاتها، وقد يعبرون بغير هذه الألفاظ، وصورة ذلك هي التداخل، لكن ذكر العلماء لهذه العلة وحكمهم بها على صنيع الرواة هو مجرد حكم دون وضع حدود خاصة لها باصطلاح خاص، وإن كان بعض المتأخرين تطرق إلى بيان بعض ملامح هذه العلة بشكل خاص، لكن الناظر إلى عمل المحدثين بالتعليل بهذه العلة يجده مختلفاً نوعًا ما زمن الرواية عنه بعد زمن الرواية، ولا أعني هنا أن المفهوم ذاته تغير أو تطور ولكن الاختلاف يظهر في صور التداخل وبعض أسبابه وآثاره، فإنك تجد أن الأحاديث النبوية تم تسطيرها وثبتت أسانيدها، ولم تعد العناية بالأسانيد ورواية الحديث من المحدث إلى منتهى الحديث كما كانت قبل ذلك، إذ إن تدوين الكتب من مسانيد وسنن ومعاجم وسواها مع تحري ثبوت الأسانيد إلى أصحابها أغنى عن اهتمام أحدنا في هذا الزمان برواية الحديث منا إلى منتهاه، إلا أن يكون ذلك للتحلي بطريقة المحدثين الأوائل ونيل بركة ذلك التأسي بهم دون تأثيره على الحكم بصحة الحديث أو عدمه إلى صاحب الكتاب، ولذلك صار تداخل الأحاديث من صنيع بعض المتأخرين نوعاً من الأخطاء تارة والغفلة تارةً أخرى، أخطاءٌ حال اختصاره لبعض الكتب، أو فهرسته لأخرى، أو حال جمعه للأحاديث المتعددة يريد أن يسوقها مساقاً واحداً كأحاديث الأحكام مثلاً، فلعله يقع في الخطأ والغفلة حال ذلك أو سواه، فيورد إسناداً ومتناً يدخل في المتن ألفاظ متن آخر وهكذا .

المطلب الثاني : تعريف دخول حديث في حديث وتحرير اصطلاحها :

إن تصور التعريف للشيء ولاسيما إذا كان التعريف صحيحاً دقيقاً فإنه من أعظم أسباب تمييز المعرَّف عن غيره ومعرفة أفراده وما يندرج تحته وما يفارقه، وأوجه الشبه والاختلاف مع سواه من المعرَّفات، وعلى العكس من ذلك إذا كان المُعرَّف عُرِّف بشكل خاطئ أو غير دقيق، وما كنت لأميِّز مصطلح علة دخول حديث في حديث عن سواه من العلل ولاسيما المتداخلة معه في بعض الجوانب إلا بعد استقراء لنصوص النقاد المتقدمين والمتأخرين في حكمهم على الأحاديث أنها معلولة بدخول حديث في حديث مع النظر في تعريفهم لبعض المصطلحات الأخرى التي قد تتداخل مع علة دخول حديث في حديث في بعض الجوانب دون غيرها، ولابد من الإشارة قبل ذكر التعريف إلى أن مصطلح علة دخول حديث في حديث لم ينص عليه المتقدمون من علماء هذا الفن ولم أجد من أهل العلم من عرض إلى تعريفه بصورة المصطلحات إلى يومنا هذا وهذا مما يزيد الأمر صعوبة، ويحتاج معه الباحث إلى كثير من الرَّوِيَّة والتأمل مع الدقة والملاحظة ومع هذا كله قد يكون التعريف ليس على صورة الحدود التي تجعل التعريف جامعاً مانعاً، وأظن أن الصيغة التي خلصت إليها هي أقرب ما تكون في التعبير عن التعريف المطابق لصنيع المحدثين في القديم والحديث والله أعلم.

وعلى هذا فإن التعريف المقترح لعلة دخول حديث في حديث هو:

"دمج حديثين أو شيء منهما خطأً أو عمداً لراويين مختلفين على وجه غير صحيح ليصيرا حديثا واحدا".

شرح التعريف وبيان محترزاته : دمج : قال ابن فارس: " (دمج) الدال والميم والجيم أصل واحد يدل على الانطواء والستر، يقال أدمجت الحبل إذا أدرجته وأحكمت فتله..." [4].

قال في تاج العروس: " دمج الوحش في الكناس دُموجاً بالضم: دخل، وفي الصحاح: دمج الشيء دُموجاً: إذا دخل في الشيء واستحكم فيه والتأم ، كاندمج اندماجاً..... وكل هذا يقال ذاك إذا دخل في الشيء واستتر فيه " [5]

وقال ابن الأثير في النهاية: " دمج: فيه " من شق عصى المسلمين وهم في إسلام دامج فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه " الدامج المجتمع، والدموج: دخول الشيء في الشيء " [1]

(1) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح ، (ص52).

(2) ابن حجر ، لسان الميزان، (456/2) رقم (1844).

(3) السخاوي ، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، (1 / 51، 52).

(4) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، 2 / 299.

(5) لزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس، 5 /576-579.

قال ابن منظور: " دمجت الماشطة الشعر دمجا وأدمجته ضفرته ورجل مدمج ومندمج مداخل كالحبل المحكم الفتل والنسوة مدمجات الخلق كالحبل المدمج.... من قولك: أدمج الحبل إذا أحكم فتله... ومنه الصلح الدُّماج بالضم وهو الذي كأنه في خفاء ويقال: هو إتمام الحكم... الجوهري: دَمَجَ الشيءُ دُمُوجاً إذا دخل في الشيء، واستحكم فيه ولذلك اندمج .... دخل في الشيء واستتر فيه، وأدمجت الشيء إذا لففته في ثوب... والدموج دخول الشيء في الشيء... ، ودمج في البيت يدمج دموجا دخل..." (2) «(3) .

لقد ظهر جليا أن معنى الدمج يصب في التداخل ودخول الشيء في الشيء دخولاً محكماً حتى يظهر شيئاً واحداً في الحبل المفتول والشعر المظفور والصلح الذي لا يداخله دخن والجسم المحكم غير المترهل وفي ذلك معنى الخفاء لشيء داخل آخر وستره له حتى يظنا شيئاً واحداً؛ كدخول الرجل بيته والدابة مسكنها والتوافق في الصلح وهكذا وهذا أقرب ما يكون إلى معنى دخول حديث في حديث على وجه قد لا يظهر للكثير من الناس فيظهران بصورة حديث واحد.

"حديثين": وأعني بالحديث هنا الإسناد والمتن، وأعني هنا المرفوع على الأغلب وقد يحصل التداخل في الموقوف، و"حديثين" أي: كاملين فيدخل الإسناد كاملاً لحديث على متن كامل لحديث آخر أو يَدخُلُ متنان كاملان لإسناد أحد الحديثين وهكذا.

"شيء منهما": أي بعض إسناد في إسناد أو بعض متن في متن ولو كلمة واحدة من متن في متن آخر وسيأتي معنا صور التداخل بشكل خاص.

"خطأً أو عمداً" : فقد يقع ذلك من الراوي على وجه الغفلة أو الخطأ ويدخل فيه إدخال أحد عليه، وقد يتعمد هو ادخال حديث في حديث على وجه الوضع مثلاً ، وكل ذلك يدخل في دخول حديث في حديث .

"لراويين مختلفين": وهذا من أهم متحرزات هذا التعريف أن الحديثين المتداخلين ليسا في طرق حديث واحد؛ فليس تداخل الطرق ؛ وإن كان يطلق على كل واحد منها أنه حديث، ليست هي المرادة بتعبير النقاد دخل حديث في حديث إنما هما حديثان لصحابيين (4)

مختلفين أو من دون الصحابي فيتداخل الموقوف مع المرفوع مثلاً ، والمقطوع مع المرفوع ، والمرسل مع المرفوع وهكذا ، وهما في الأغلب لمتنين مختلفين وإن تشابهت الأسانيد أو المتون أحياناً .

"على وجه غير صحيح": أي إن هذا الدمج والإدخال خطأ من أحد الرواة أو النساخ فَيَظهَرُ أن الحديثين حديثٌ واحدٌ وهو خطأ ، وقد يكون ذلك الفعل متعمداً فيشترك مع الوضع ولكنه قليل بالنسبة للخطأ غير المتعمَّد .

"ليصيرا حديثاً واحداً" : وهذه هي صورة أو محصلة ذلك التداخل أن يظهرا بصورة حديث واحد.

هذا التعريف شمل صور تداخل الأحاديث إسناداً ومتناً ،وإسناداً أو متناً وأخرج صوراً أخرى للتداخل وإن كانت على الحقيقة تداخلا للأحاديث على وجه خطأ مثل الخطأ في جمع الشيوخ فيسوق ألفاظ أحد الشيخين على أنه لفظ كليهما، وهذا خطأ وتداخل لكنه ليس التداخل الذي أطلق عليه النقاد " دخل حديث في حديث " ، أو " إسناد في إسناد " وإن كان علةً من العللِ أو يسوق إسناد أحد الشيخين على أنه إسناد كليهما وهما مختلفان فليس هذا مما أطلق عليه النقاد دخل حديث في حديث، ونظيره جمع المفترق فإن كان الراوي متقناً كالزهري وابن وهب قبل جمعهم لألفاظ الرواة وسياقها سياقة واحدة لكن ذلك كله لحديث واحد لا لحديثين.

(1)النهاية في غريب الحديث والاثر ، 2 / 320.

(2) الدينوري ، المجالسة وجواهر العلم ،3 / 346 رقم (974) من كلام خالد بن عبد الله القسري.

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، 4 / 400 ، 401.

(2) وقد يتفق اسم الصحابي على ندرته في الحديثين المتداخلين ، لكن هذا حديث مستقل عن ذاك تماماً.

وفيه احترازٌ من الإدراج فليست زيادة أحد الصحابة أو أحد الرواة دونه من لفظه من التداخل على هذا التعريف ، وليست الألفاظ الداخلة في المتون من طرق الحديث الواحد لرواة دون آخرين وهي تنسب لجميعهم خطأً من التداخل على هذا التعريف إذ يشترط أن يكون لحديثين مختلفين أي: إنَّ مخرجَ الحديثِ مختلف وأعني بالمخرج منتهى الحديث صحابياً أو من دونه ، وفيه احتراز عن المقلوب فليس جعلهم (مرة بن كعب) (كعب بن مرة) خطأً دخول حديث في حديث وليس التقديم والتأخير في أسماء الرواة كجعلهم ما عن سعيد عن أبيه أو العكس من دخول حديث في حديث.

أما نعت هذه الأحاديث التي حُكم عليها بالتداخل أنها منكرةٌ أو شاذةٌ؛ فهو وصف زائد على التداخل لا يشكل خللاً في التعريف ؛ إذ إن الوصف بالنكارة أو الشذوذ قد يطلق على المدرج أو المزيد في متصل الأسانيد أو المرسل في مقابل المتصل أو العكس، أو الموقوف في مقابل المرفوع أو العكس وهكذا، وكذلك هنا؛ فقد يكون شاذاً أو منكراً وهو في الوقت ذاته دخول حديث في حديث والله أعلم .

المطلب الثالث : صور دخول حديث في حديث :

إن لتداخل الأحاديث صوراً متعددةً في تداخل الأسانيد والمتون وهي محصورة فيما يلي :

الأول: إسنادٌ في إسنادٍ .

الثاني: متنٌ في متنٍ .

الثالث: إسنادٌ لمتنٍ أو متنٌ لإسنادٍ.

الرابع : إسنادٌ ومتنٌ في إسنادٍ ومتنٍ .

ويمكن أن يقسم التداخل إلى أقسام أخرى أو بشكل آخر غير الذي أورد في هذا المطلب ، وهو ليس ببعيد عن التقسيم المذكور آنفا وإليك بيانه: يمكن تقسيم التداخل إلى قسمين هما:

1- تداخل جزئي.

2- تداخل كلي.

أما الأول؛ وهو الجزئي فيحتوي على ثلاث صور:

1. دخول جزءٍ من إسنادِ حديث في جزءٍ من إسنادِ حديثٍ.
2. دخول جزءٍ من متنِ حديثٍ – ولو كلمةً واحدةً منه – في جزءٍ من متنِ آخر أو في متنٍ آخرَ بأكمله ،أي: إن أحد المتنين ذُكر جزءٌ منه لا بأكمله.
3. دخول جزءٍ من إسنادٍ في جزءٍ من إسنادِ الحديث الآخرِ مع سوق متنهما كاملين أو جزءاً من أحدهما مع تمام الآخر.

أما الكلي ؛ فهو على صورتين:

1-دخول متن كامل في متن آخر بأكمله مع سوقهما بإسناد أحدهما.

2-دخول إسناد بأكمله على متن بأكمله لكن هذا المتن لا يعرف بهذا الإسناد أو هذا الاسناد لا يعرف أنه لهذا المتن إنما هو لمتن كذا.

أما دخول إسناد بأكمله في إسناد بأكمله من مبدئه إلى منتهاه فهذا مالا يمكن حدوثه ولا صورة لتداخل الأسانيد إلا ما كان فيه الاتفاق إلى رجل معين في الإسناد ثم يحصل التداخل بعده، والغالب أن هذا الرجل هو المدار أو رجلا مشتركا في الإسنادين، والله أعلم.

أولاً : إسناد في إسناد :

إن من صور التداخل هذه الصورة التي يعبر عنها النقاد بقولهم : دخل له إسنادٌ في إسنادٍ ، أو أدخل إسناداً في إسنادٍ ، أو ما أشبه ذلك، وقد يعبر عنها بأن فلانا قد دخل له حديثٌ في حديثٍ ، أو أدخل حديث فلانٍ في حديث فلان، وسوى ذلك من التعبيرات، والمهم أن صور تداخل الأسانيد ليست قاصرة على التعبير عنها بالألفاظ المقتصرة على الأسانيد .

إن دخول إسناد في إسناد والذي يعبر النقاد عنه بهذا اللفظ – أي: بذكر تداخل الأسانيد – إنما هو تغير جزء من الإسناد بحيث يختلط إسنادان بسبب اتفاقهما – مثلًا– في أحد الرواة كالمدار أو لسلوك أحد الرواة الجادة المعروفة لأحد الأسانيد وهماً منه أو لأي سبب آخر.

مع العلم أن أحكام النقاد هنا ليست قطعية في دخول إسناد في إسناد، أو حديث في حديث، ولا سيما إذا جاءت على صورة الشك كقولهم: أظن أنه دخل لبعضهم حديث في حديث ، لعله دخل له حديث في حديث ، أخاف أن يكون أدخل حديثًا في حديث ، و ما شابهها من العبارات ، وإن كانت أحكامهم مطابقة للواقع في جل الأحيان ، وقد يصعب على الباحث معرفة دقة حكم الناقد لأسباب خارجة عن قدرته منها على سبيل المثال: عدم توفر النسخ الأصلية للمحدثين والتي قد تدل الباحث على صورة التداخل وسببه والراوي الذي وقع منه الخطأ وقد يذكر الناقد السند الذي حكم بتداخله مع آخر دون بيان المتن المقصود ويكون هذا الإسناد سيق به متون عديدة ، وغير ذلك مما يجعل النتائج التي يتوصل لها الناقد أغلبية أو غير نهائية ، وقد لا يتسنى له الوصول لمعرفة صواب حكم الناقد من عدمه، والله أعلم ، وقد ينص العلماء على دخول إسناد في إسناد بقولهم : دخل له إسناد في إسناد، أو ما شابهها ، وقد يقولون : أدخل حديثًا في حديث، وهم يعنون الأسانيد دون المتون.

مثال : قال ابن حجر في كتابه موافقة الخبر الخَبر في المجلس الثاني والثمانين بعد المائة :

" قرأت على أم الحسن بنت المنجا ، عن أبي الفضل بن أبي طاهر، أنا محمد بن العماد إجازة، أنا أبو القاسم بن أبي شريك في كتابه ، أنا أبو الحسين بن النقور ، أنا أبو القاسم عيسى بن علي ابن الجراح إملاء ، أنا أبو القاسم البغوي ، أنا أبو الربيع هو الزهراني ، وعبيد الله بن عمر القواريري ، قالا : نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إنما الأعمال بالنيات) كذا في الأصل مختصر ، وعلى هذا القدر اقتصر المصنف في المختصر الكبير " .

ثم قال في المجلس الثالث والثمانين بعد المائة :" وقد وقع لي من وجه ثالث أخرجه الحاكم في تاريخ نيسابور من رواية علي بن حسن الذهلي عن عبد المجيد ؛ وعبد المجيد وثقه أحمد وابن معين والنسائي ، وتكلم فيه أبو حاتم والدارقطني. وقيل : إن هذا مما أخطأ فيه على مالك ، والمحفوظ عن مالك عن يحيى بن سعيد بالسند المعروف المتقدم ، وقد وقع لي بلفظه من حديث صحابي خامس لم يذكره أبو القاسم بن منده ولا شيخنا ، أخرجه الحاكم في تاريخه – أيضًا– في ترجمة أبي بكر محمد بن أحمد بن بالويه من روايته عن محمد بن يونس عن روح بن عبادة عن شعبة عن يحيى بن سعيد بالسند المعروف ، وبه إلى شعبة عن محمد بن المنكدر عن ابن هزال عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، فذكر مثله ،قال الحاكم : ذكرته لأبي علي الحافظ فأنكره جدا وقال لي : قل لأبي بكر لا يحدث به بعد هذا ، قلت : محمد بن يونس شيخه هو الْكُدَيْمي ، وهو معروف بالضعف ، والمحفوظ بالسند المذكور قصة ماعز ، فلعله دخل عليه حديث في حديث ، وهزال هو ابن يزيد الأسلمي وهو صحابي معروف ، واسم ابنه نعيم ، وهو مختلف في صحبته".[1] فأدخل إسناد حديث عمر في إسناد حديث هزال إذ اتفقا

(1) ابن حجر العسقلاني ، موافقة الخبُر الخبر في تخريج أحاديث المختصر ، 2 /247–250.

في جزء من الإسناد، ولا سيما المخرج يحيى بن سعيد، وأشار ابن حجر إلى ضعف الْكُدَيْمِي إشارة إلى كونه من يمكن أن يكون الخطأ منه أدخل إسنادًا في إسناد[1].

ثانياً : متن في متن:

وهذا التداخل في المتون قد يكون بكلمة واحدة من متن تدخل في سياق متن آخر، أو جملة من متن في جملة من متن آخر ، أو متنان بأكملهما مع بعضهما، وهذا المتن المركب من متنين يساق لإسناد أحد المتنين غالبا وما ذكرنا من هذا التداخل له أمثلته منها **هذا المثال :**

قال ابن حجر : "حديث: " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " [2]..... ورواه الطبراني من حديث أبي الدرداء ومن حديث ثوبان، وفي إسنادهما ضعف، وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح من طريق زرارة بن أوفى بلفظ: (إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به) ورواه ابن ماجه لفظه: (عما توسوس به صدورها) بدل: (ما حدثت به أنفسها) وزاد في آخره: (وما استكرهوا عليه) والزيادة هذه أظنها مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث، والله أعلم[3]، وقال في الفتح : "وقد وقع في رواية هشام بن عمار عن ابن عيينة عن مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به "وما استكرهوا عليه "، وهذه الزيادة منكرة من هذا الوجه، وإنما تعرف من رواية الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ: "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه "، وقد أخرجه ابن ماجة عقب حديث أبي هريرة من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، والحديث عند هشام بن عمار عن الوليد، فلعله دخل له بعض حديث في حديث، وقد رواه عن ابن عيينة الحميدي وهو أعرف أصحاب ابن عيينة بحديثه، وتقدم في العتق عنه بدون هذه الزيادة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زياد بن أيوب وابن المقري وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي كلهم عن سفيان بدون هذه الزيادة "[4]، فأدخل متنا في متن وساق لهما أحد الإسنادين ، وهناك أمثلة أخرى عديدة لهذا المبحث والله الهادي[5]، فاتضح أن تداخل المتون ولو بشيء يسير منها هو أحد أنواع دخول حديث في حديث.

ثالثاً : إسناد لمتن ومتن لإسناد آخر :

هذه الصورة من صور التداخل يدخل فيها إسناد الحديث الأول على متن الحديث الثاني أو إسناد الحديث الثاني على متن الحديث الأول، وقد لا يستظهر الباحث متن أحد الإسنادين إذ إنه قد يساق بالإسناد الواحد متون عدة ولا ينص الناقد على أحدها دون غيره، وهم يعبرون عن هذه الصورة –غالبًا– بقولهم: دخل له حديث في حديث ، وإليك **مثالاً** لهذه الصورة:

قال السهمي : " وسئل الدارقطني عن محمد بن غالب تمتام فقال: ثقة مأمون ، إلا أنه كان يخطئ ، وكان وهم في أحاديث منها: أنه حدث عن محمد بن جعفر الوركاني ، عن حماد بن يحيى الأبح ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن عمران بن حصين عن النبي قال : (شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا) [6] فأنكر عليه هذا الحديث موسى بن هارون وغيره، فجاء بأصله إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فأوقفه عليه فقال إسماعيل القاضي: ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة، فلو تركته لم يضرك فقال

(1) وإليك أمثلة أخرى لهذا المطلب : أبي حاتم الرازي ، علل الحديث ، 6 /198 رقم (2449) ، ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال، في ترجمة الحسين بن محمد بن عنبر،343/2 : رقم (476).

(2) [البخاري : صحيح البخاري، ، العتق/ الخطأ والنسيان في العتاقة 145/3: رقم الحديث (2528)] ، و [مسلم : صحيح مسلم، الإيمان / تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر في القلب 116/1: رقم الحديث (201–202)] .

(3) ابن حجر العسقلاني ، التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، ج282/1.

(4) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، الأيمان والنذور / إذا حنث ناسياً في الأيمان ج552/11.

(5) المزي ، تهذيب الكمال،ج250/30. ، الروح ، لابن قيم الجوزية ج35/1، 36، 37. ابن حجر ، التلخيص الحبيرفي أحاديث الرافعي الكبير، ج1 / 37 ، 282 وغيرها.

(6) السهمي ، سؤالات السهمي للدارقطني ، ج1 / 74 : رقم (9) وبين أن الحديث معلول .

تمتام: لا أرجع عما في أصل كتابي، قال حمزه: سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: كان يتقى لسان تمتام، قال أبو الحسن: والصواب أن الوركاني حدث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين أن النبي قال: " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق "وحدث على أثره عن حماد بن يحيى الأبح عن زيد الرقاشي عن أنس أن النبي قال: " شيبتني هود "[1] فيشبه أن يكون تمتام كتب إسناد الأول ومتن الآخر وقرأه على الوركاني فلم يتنبه إليه" [2]، فساق تمتام إسناد عمران بن حصين وأتى له بمتن حديث أنس وَهماً ، وفي ختام الحديث عن هذه الصورة لابد أن يعلم أن جميع الأمثلة التي حصل فيها التداخل بين الأحاديث بسبب تعاقب الحديثين تصلح لمثل هذه الصورة من صور التداخل ، والله الهادي.

رابعاً : إسناد ومتن في إسناد ومتن :

يحصل التداخل في هذه الصورة في كل من الإسناد والمتن ، فيدخل جزء من الإسناد في جزء من الإسناد الآخر ، وجزء من المتن في جزء من المتن الآخر، وهذه لصورة أقل من سابقاتها في الوقوع وإليك شيئاً من أمثلتها :

مثال: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: " وروى عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعًا:

(مثل أمتي مثل المطر) الحديث قال الذهبي في الميزان: كلاهما باطلان، قلت: ذكر الدارقطني أنه تفرد بحديث مالك، وأنه وهم فيه فدخل عليه حديث في حديث ". [3]

تفرد هشام بن عبيد الله بحديث مالك ووهم فيه كما قاله الدارقطني في غرائبه فقد فصل الأمر الخطيب في تاريخ بغداد فقال: "أخبرنا أبو عبد الله الصيمري ، و أبو القاسم التنوخي ، قالا: أخبرنا القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الأسد أباذي ببغداد، حدثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة، حدثني محمد بن المغيرة السكري، حدثنا هشام بن عبيد الله الرازي، عن مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن جابر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله " تعزروه " قال: وما ذاك؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: تنصروه ، وأخبرنا الصيمري والتنوخي قالا: أخبرنا عبد الجبار بن أحمد، حدثنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب، حدثنا عبد الله بن إسحاق أبو العباس نزيل حلب، حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان الثوري، حدثنا مالك بن أنس عن الزهري، عن أنس بن مالك، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره).

وقد انقلب على عبد الجبار هذان الحديثان؛ والصواب في الحديث الأول: عن هشام بن عبيد الله، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، كذلك أخبرنا أبو قاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزيني، حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان، أخبرنا محمد بن المغيرة الهمذاني ويعرف بحمدان، حدثنا هشام بن عبيد الله الرازي، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره) وأما حديث جابر فيرويه غير واحد عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن يحيى بن حسان، عن ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد القطان، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار عن جابر..."[4]. فقد جعل الخطيب سبب دخول حديث في حديث انقلاب الرواية على عبد الجبار وهذا حيث ساق الإسناد إلى هشام بن عبيد عن مالك ثم أدخل إسناد ومتن حديث جابر، وفعل الأمر ذاته، فشرع بإسناد حديث جابر ثم أدخل إسناد ومتن حديث أنس ، والله تعالى أعلم.

(1) البزار ، مسند البزار (البحر الزخار) ، (ج169/1).

(2) السهمي ، سؤالات السهمي للدارقطني : (ج27/1) رقم (334) و الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد (3 / 145): رقم (1175) .

(3) ابن حجر ، تهذيب التهذيب(34 / 48) في ترجمة هشام بن عبيد الرازي .

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج11 / 112-114).

المبحث الثاني : أسباب دخول حديث في حديث :

إن الأسباب التي يقع بسببها علة دخول حديث في حديث قد تكون أسباباً مشتركة مع عدد من العلل وقد تظهر بصورة أكبر أنها خاصة بهذه العلة دون سواها، فإنك إذ تذكر الوهم والخطأ أو الاختلاط الذي يصيب الرواة أو تعمد الراوي للوضع والكذب تشير إلى أسباب مشتركة بين هذه العلة وغيرها، وإذ تذكر تشابه الأسانيد أو تشابه المتون أو الاشتراك في موضوع الحديثين تشير إلى أسباب يغلب عليها أنها خاصة بهذه العلة دون سواها، وإن معرفة أسباب هذه العلة وغيرها من العلل يجعل الناقد على بصيرة و يستطيع أن يتلمس من خلالها مواطن وقوع هذه العلة، ولا سيما فيما لم ينص عليه النقاد بالألفاظ الصريحة الدالة على وقوعها ، وقد يجتمع في علة واحدة أكثر من سبب، فقد يكون سبب التداخل الوهم والخطأ وتظهر صورة ذلك الوهم بسلوك الجادة المعتادة مثلا، إذ يهم الراوي فيسوق إسناداً ثم يتم الإسناد سالكاً الجادة ليصير مجموع الإسنادين إسنادا لحديث ذا متن مغاير لهذا الحديث، أو تظهر صورة الخطأ بوصل المرسل أو رفع الموقوف، أو قلب إسناد لمتن ومتن لإسناد، وقد جاء هذا المبحث في عدة مطالب :

المطلب الأول: الوهم والخطأ:

إن الوهم والخطأ أمر من طبيعة البشر وليس مختصّاً بالضعفاء من الرواة، بل هو أمر عام فقد يقع الخطأ والوهم من الثقة والضعيف على وجه سواء، وإن كان الراوي كلما قل في درجة حفظه وضبطه صار عرضة أكثر للوهم والخطأ من غيره من الرواة، حتى إذا غلب على حاله الخطأ في الرواية والمخالفة للثقات وكثرة الأوهام صار ذلك سبباً في ترك روايته، وقد يرجع كثير من الأسباب الأخرى لهذا السبب، وإليك بعض الأمثلة التي كان الخطأ والوهم السبب فيها لدخول حديث في حديث **مثاله :**

قال ابن أبي حاتم :

" وسألت أبي عن حديث؛ رواه ابن أبي أويس، عن أبي ضمرة، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي الجعد الضمري، عن سلمان الفارسي، أنه مر على ابن السمط وهو مرابط، فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: (رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ) الحديث، قال أبي: هذا خطأ، دخل لابن أبي أويس حديث في حديث، سلمان في الرباط يرويه عن محمد بن عمرو، عن مكحول، أن سلمان فذكر الحديث مرسلا ، حديث أبي الجعد الضمري هو: عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ محمد بن عمرو ، عن عبيدة ، عن أبي الجعد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ مُتَوَالِيَةً ، طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ) الحديث " [1] ، أدخل ابن أبي أويس حديثا في حديث خطأً فوصل المرسل بإسناد آخر ، وهناك أمثلة أخرى عديدة متعلقة بهذا المبحث أشير إلي بعضها في الهامش [2].

المبحث الثاني : تشابه الأسانيد والمتون أو الاتفاق في الموضوع :

من الأسباب التي توقع علة التداخل، التشابه في الأسانيد أو المتون أو اتفاق الحديثين المتداخلين في الموضوع ؛ ذلك أن تشابه الألفاظ أو التشابه في الموضوع أدعى لوهم الراوي وسبق ذهنه إلى حديث آخر يشبهه فيظنهما حديثاً واحداً ، أو يخلط ألفاظ هذا في ألفاظ ذاك، أو غير ذلك بسبب التشابه أو الاشتراك في أحد الرواة ، أو بعضهم ، أو الاشتراك في الألفاظ ، أو موضوع الحديثين و**بالمثال** يتضح المقال:

(1) أبي حاتم الرازي ، علل الحديث ، (ج3 /407) .

(2) وإليك أمثلة أخرى لهذا المطلب: ابن حجر لسان الميزان، (ج2 /260) : رقم (1089) ، و(ج5/ 48) رقم (163) ، أبي حاتم الرازي ، علل الحديث ،(2 / 49) ، و(2 /77–78)، و(5 /220)، ابن حجر ، تغليق التعليق على صحيح البخاري ، (57/2) .

قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي، وأبا زرعة ، عن حديث ؛ رواه مُحَمد بْن مُصعَب القُرقُسانِيُّ عن الأوزاعي ، عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس :(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ قَد أَلقَاها أَهلُها، فَقَالَ: زوالُ الدنيا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا) [1] .

فقالا : هذا خطأ ، إنما هو: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ ، فقال: ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها)[2] ، فقلت لهما : الوهم ممن هو؟ قالا : من الْقُرْقُسَانِيُّ."[3]

قال صاحب الإرشادات: " قال الإمام أحمد:" هو عندي خطأ "[4]. ووجه الخطأ: أن هذا المتن؛ إنما يعرف بغير هذا الإسناد، وهذا الإسناد؛ إنما هو لغير هذا المتن، وهو متن شبيه بهذا المتن، فالظاهر أن الراوي ــ وهو محمد بن مصعب هذا ــ دخل عليه حديث في حديث، فلما حدث بالإسناد، وشرع في المتن، انتقل ذهنه إلى المتن الآخر الشبيه به، فذكره، غافلا عن المتن الحقيقي الذي يروى بهذا الإسناد ، وقد بين ذلك غير واحد من أهل العلم : قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان : " هذا خطأ من الْقُرْقُسَانِيُّ ؛ إنما هو: (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – مر بشاة ميتة ، فقال: ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها؟!) [5].

وكذلك ؛ قال ابن حبان ، فقد ساق هذا الحديث في ترجمة الْقُرْقُسَانِيُّ من"المجروحين " ، وقال : "هذا المتن بهذا الإسناد باطل ، إنما الناس رووا هذا الخبر : عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس : (أن النبي– صلى الله عليه وسلم– مر بشاة ميتة ، قال : أولا انتفعتم بإهابها؟ ، قالوا : إنها ميتة؟! قال : " إنما حرم أكلها)[6]اهـ، فقد تبين بهذا ؛ أن هذا الإسناد جاء به الْقُرْقُسَانِيُّ وإن كان مستقيما في نفسه ، إلا أنه لا أصل لهذا المتن به ، وإنما هو خطأ منه حيث أقحمه به ، والصواب : إنه إسناد المتن الآخر"[7] ، وهكذا صار تشابه الحديثين سببا لتداخلهما والله أعلم[8].

المطلب الثالث : زيغ بصر المحدث أثناء التحديث أو الكتابة :

إن وقوع الرواة – فضلاً عن غيرهم من العلماء والمصنفين والكتاب في شتى العلوم – في الوهم حال النقل أو الكتابة والتصنيف أمر مشتهر منتشر، ومن ذلك: وقوعهم في الخطأ بسبب زيغ البصر، فيقع المرء في الخلط بين متعاقبين من الأسطر أو الأحاديث أو التراجم أو المعلومات، وقد يكونان متجاورين، وقد يكون ذلك لانشغاله بشيء، ثم عودته للكتابة فيخلط بين أمرين، أو يهم فيتبادر لذهنه حال السماع أو الكتابة شيء مشابه لما ورد أمامه، فيدخله فيه، ومما قد يحصل من الأخطاء بسبب زيغ البصر ما جاء في **المثال** التالي:

قال أبو مسعود الدمشقي : "حديث: قال أبو الحسن: وفي باب: " أي الإسلام خير؟ " عن أبي طاهر، عن ابن وهب، عن عمرو، عن أبي الخير، عن عبد الله بن عمرو – رضي الله عنه – أن رجلًا قال : يا رسول الله! أي الإسلام خير؟ صوابه : (المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ) [9] ، وقال أبو مسعود: وهذا أيضًا مما دخل على علي بن عمر الوهم في نقله، فنسب الوهم إلى مسلم، وإنما أخرج مسلم في كتاب " الإيمان " عن قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير،

(1) ابن أبي شيبة ، المصنف في الأحاديث والآثار، (ج 86/7).

(2) مسند البزار ، البزار (ج167/2).

(3) أبي حاتم الرازي ، علل الحديث ، (ج 5 / 173) رقم (1897).

(4) ابن قدامة المقدسي ، المنتخب من العلل للخلال ، ص 43 رقم (4).

(5) أبي حاتم الرازي ، علل الحديث ، (ج173/5) ، رقم(1897).

(6) ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، (ج294/2).

(7) طارق عوض الله ، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، (ج1 / 372).

(8) وهذه أمثلة أخرى : المزي ، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، (ج1 / 259)رقم (960) ، ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، (8 /157).

(9) [مسلم ، صحيح مسلم ، الإيمان / بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل ، 1/ 65 : رقم (40)].

عن عبد الله بن عمرو، أن رجلًا سأل النبي صلى الله عليه وسلم: أي الإسلام خير؟ قال: (تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف)[1] ، ثم قال في عقبه : حدثني أبو طاهر أحمد بن عمرو، ثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير، عن عبد الله بن عمرو، أن رجلًا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي المسلمين خير؟ قال : (من سلم المسلمون من لسانه ويده) ، فدخل على علي بن عمر حديث في حديث لما نقله، فنسب الوهم فيه إلى مسلم [2].

فتبين أن الدارقطني في تتبعه للإمام مسلم أخطأ إذ زاغ بصره فأدخل حديثا في حديث عقبه، وظن أن الخطأ من الإمام مسلم، وبين ذلك الدمشقي رحمه الله تعالى ، وهكذا اتضح لنا من الأمثلة السابقة أن من أسباب دخول حديث في حديث زيغ بصر الراوي أو المحدث أثناء التحديث أو الكتابة أو النسخ ، والله الهادي [3].

المطلب الرابع : التلقين والاختلاط [4]:

لقد ذكر أهل العلم أن من شروط الراوي الثقة أن يكون ضابطاً؛ وإذا اختل الضبط حصل الخطأ في الرواية، وبقدر الخطأ في مرويات الراوي إذا كان ثقة تكون مرتبته ، وقد يعتري الراوي في بعض مراحل العمر أو بسبب حوادث تعرض له ما ينقص درجة ضبطه ، وقد يكون على درجة ليست بالعالية في ضبطه ، أو يتساهل في شأن كتابه ، فيدخل على حديثه ما ليس منه ، أو يلقن ماليس من حديثه ، فيدخل حديثًا في حديث ، أو يسوق حديثاً لفلان وليس هو من حديثه ، بل من حديث آخر، وإليك **مثالاً** لذلك :

قال ابن حجر: " محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري القاضي البصري أبو عبد الله من قدماء شيوخ البخاري ثقة ، وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد بن حنبل: ما يضعفه عند أهل الحديث إلا النظر في الرأي، أما السماع فقد سمع، وقال أبو حاتم: لم أر من الأئمة إلا ثلاثة: أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي والأنصاري، وقال زكريا الساجي: كان عالما ولم يكن من فرسان الحديث، قلت: أنكر عليه يحيى القطان وغيره حديثه عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: " أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم "[5] قال ابن المديني: صوابه: عن ميمون، عن يزيد بن الأصم: " أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم " [6]، وقال أبو داود: كان قد تغير تغيراً شديداً ، وقال أحمد: ذهبت له كتب فكان يحدث من كتاب غلامه يعني فكأنه دخل عليه حديث في حديث وروى له الباقون" [7]،لقد أدخل أدخل محمد بن عبدالله بن المثنى حديث ابن عباس في حديث ابن الأصم، فلما تشابه المتنان اختلط الحديثان عليه، وقد أشار أبو داود إلى أن سبب وقوع ابن المثنى في ذلك أنه تغير تغيرا شديدا أي: اختلط، وأشار الإمام أحمد إلى سبب من أسباب ذلك الاختلاط هو ذهاب شيء من كتبه وتحديثه من كتب غلامه فأدخل حديثاً في حديث ، لقد اتضح جليا من الأمثلة السابقة أن التلقين والاختلاط أحد أسباب إدخال حديث في حديث، والله أعلم.

---

(1) [البخاري ، صحيح البخاري ، الإيمان / إطعام الطعام من الإسلام ، 1 /12: رقم (12)]، و [مسلم : صحيح مسلم ، الإيمان / بيان تفاضل الإسلام الإسلام وأي أموره أفضل 1 /65 : رقم (63)] .

(2) أبي مسعود الدمشقي ، كتاب الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج ، (ج1 / 13)رقم (21).

(3) أنظر أمثلة أخرى: المزي ، تهذيب الكمال،(ج22 /35)، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، (ج22 / 188).

(4) " ومعنى التلقين أن يعرض عليه الحديث الذي ليس من مروياته، ويقا له: إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه، وذلك لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ ، فلا فلا يقبل حديثه" انظر نور الدين عتر منهج النقد ج86/1 ، " ومعنى الاختلاط فساد العقل ، وعدم انتظام الأقوال والأفعال" انظر نور الدين عتر منهج النقد ، ج133/1.

(5) [الترمذي ، سنن الترمذي ، أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم / ما جاء من الرخصة في ذلك وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، 3/ 138: رقم الحديث (767)].

(6) [الترمذي ، سنن الترمذي ، الحج / ما جاء في كراهية تزويج المحرم ، 3 / 200 ، رقم (841)].

(7) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، (ج 1 / 440).

المطلب الخامس : الوضع والكذب :

إن كذب الرواة والوضع في الحديث النبوي له صور شتى ، فقد يكون المتن مختلقاً وقد يكون متناً معروفاً عن النبي عليه الصلاة والسلام ، لكنه ليس لهذا الإسناد ، فيركب الوضاع إسناداً لمتن أو متناً لإسناد ، أو يأتي بإسناد ويسوق له متونا صحيحة عدة لكنها صحيحة بأسانيدها لا بهذا الإسناد ، وهذه الصورة فيها نوع من تداخل الأحاديث الذي نحن بصدد الحديث عنه ،وإليك عدداً من الأمثلة الدالة على أن الوضع سبب من أسباب دخول حديث في حديث **المثال** التالي :

في صحيح ابن حبان : "أخبرنا الحسن بن سفيان الشيباني، والحسين بن عبد الله القطان بالرقة، وابن قتيبة واللفظ للحسن قالوا: حدثنا إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني قال: حدثنا أبي، عن جدي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر قال: (دخلت المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وحده قال: يا أبا ذر إن للمسجد تحية وإن تحيته ركعتان فقم فاركعهما قال: فقمت فركعتهما ثم عدت فجلست إليه فقلت: يا رسول الله ! إنك أمرتني بالصلاة فما الصلاة؟ قال: خير موضوع استكثر أو استقل، قال: قلت: يا رسول الله ! أي العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله وجهاد في سبيل الله، قال: قلت: يا رسول الله ! فأي المؤمنين أكمل إيمانا؟ قال: أحسنهم خلقا، قلت: يا رسول الله ! فأي المؤمنين أسلم؟ قال: من سلم الناس من لسانه ويده ! قال: قلت: يا رسول الله ! فأي الصلاة أفضل؟ .....، قلت: يا رسول الله ! فأي ما أنزل الله عليك أعظم؟ قال: آية الكرسي، ثم قال: ! يا أبا ذر ما السماوات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة،....." [1] إلى آخر ذلك الحديث الطويل ، قال المحقق الأرنؤوط عقبه : " إسناده ضعيف جدًا ".

قال ابن أبي حاتم : " وقلت لأبي زرعة: لا يحدث عن إبراهيم بن هشام بن يحيى، فإني ذهبت إلى قريته وأخرج إلي كتابا زعم أنه سمعه من سعيد بن عبد العزيز، فنظرت فيه فإذا فيه أحاديث ضمرة ، عن رجاء بن أبي سلمة ، وعن ابن شوذب ، وعن يحيى بن أبي عمرو السيباني، فنظرت إلى حديث فاستحسنته من حديث ليث بن سعد عن عقيل فقلت له: أذكر هذا ، فقال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ليث بن سعد، عن عقيل بالكسر، ورأيت في كتابه أحاديث عن سويد بن عبد العزيز عن مغيرة وحصين قد أقلبها على سعيد بن عبد العزيز فقلت له : هذه أحاديث سويد بن عبد العزيز، فقال: نا سعيد بن عبد العزيز ، عن سويد ، وأظنه لم يطلب العلم وهو كذاب ، حدثنا عبد الرحمن قال: ذكرت لعلي بن الحسين بن الجنيد بعض هذا الكلام عن أبي فقال: صدق أبو حاتم ، ينبغي أن لا يحدث عنه ".[2]لقد اتضح بجلاء كيف أورد في هذا المتن عددًا من المتون ، وسيقت على أنها متن واحد مع أنها لأسانيد عديدة وليست لإسناد واحد ، وهذا من صنيع الوضاعين والمتروكين الذين يفعلون ذلك بقصد الإغراب و الشهرة ، وفي هذا الصنيع منهم صورة من صور دخول حديث في حديث إذ أدخلت هذه المتون في بعضها وسيقت سياقاً واحداً ، وعلى هذا فأحد أسباب دخول حديث في حديث الوضع والكذب ، وهناك أمثلة أخرى لهذا المطلب [3].

المطلب السادس : جهل الراوي :

إن جهل الراوي وقلة معرفته وخبرته بهذا العلم يحمله على الخطأ وإدخال حديث في حديث ، **مثال ذلك** : قال ابن حجر: "رجاء بن سهل الصاغاني عن إسماعيل بن علية قال الأزدي : كان يسرق الحديث ، وقال الخطيب : ثقة. انتهى. وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : روى عنه أحمد بن العباس ، ربما أغرب وخالف ، وقال عمر بن شبة كان يفسد الحديث، وكان جاهلًا يدخل حديثًا في حديث ، ولم يكن ثقة"[4]فجعل ابن شبة سبب إدخال الصاغاني لحديث في حديث جهله وقلة علمه.

(1) [ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، (ج2 /77) رقم(361)].

(2) ابن ابى حاتم ، الجرح والتعديل ، (ج2 /143) رقم(469)

(3) ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، (ج5 / 48) رقم (163) ، الذهبي ، ميزان الإعتدال ، (ج4 /214) ، رقم (8896).

(4) ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، (ج2/ 456) رقم (3137) .

مثال آخر: قال ابن حجر:" فلعل الجوزقاني دخل عليه إسناد في إسناد، لأنه كان قليل الخبرة بأحوال المتأخرين ، وجل اعتماده في كتاب الأباطيل على المتقدمين إلى عهد ابن حبان ، وأما من تأخر عنه فيعل الحديث إن رواته مجاهيل ، وقد يكون أكثرهم مشاهير "[1] ذكر ابن حجر احتمال دخول إسناد في إسناد، وأشار أن السبب هو الجهل،أو قلة المعرفة والخبرة.

المطلب السابع : سلوك الجادة:

إن سلوك الجادة سبب من أسباب دخول حديث في حديث، إذ يبدأ بسياق إسناد حديث ثم يكمله بإسناد آخر؛ لأنه اعتاد رواية هذا الإسناد على صورة معينة، أو أن هذا الإسناد معروف بهذا المتن ، فيستسهل الطريق المعتادة وتسبق إلى ذهنه فيدخلها على الإسناد الصحيح على سبيل الخطأ، وإليك **المثال التالي :**

قال ابن عدي:" أخبرنا الحسن بن سفيان أنا سألته وهو أول حديث سألته عنه قلت له: حدثكم صدرة المصري؟ فقال: حدثنا محمد بن الحارث المؤذن صدرة، ثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الندم توبة) قال الشيخ : وهذا حديث بهذا الإسناد باطل، وإن كان ابن لهيعة ضعيف ، ولم يكتب إلا هذا عن ابن سفيان، ورأيت شيخاً من أهل عسكر مكرمًا – يقال له : الحسين بن بَهان – حدث به عن صدرة ، كما حدث به ابن سفيان ، يشبه أن يكون قد وهم فيه صدرة، وكان هذا الإسناد أسهل عليه، وإنما عند صدرة هذا : عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم الجزري ، عن زياد بن أبي مريم ، عن عبد الله بن معقل ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (الندم توبة) قال الشيخ : ثناه بعض شيوخنا عن صدرة ، ووهم صدرة فقال مرة : ثنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير، عن جابر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير هذا ، حدثناه أحمد بن داود بن أبي صالح الحراني ، والحسن بن سفيان قالا: ثنا محمد بن الحارث صدرة ، حدثنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير، عن جابر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنه رَأَى حِمَارًا قَدْ وُسِمَ فِي وَجْهِهِ ، فَلَعَنَ مَنْ وَسَمَهُ) قال الشيخ : ولعل صدرة أراد هذا الحديث ، فإن إسناده كإسناده.....، ولابن لهيعة عن أبي الزبير، عن جابر نسخة يحدث بذلك ابن بكير، وقتيبة وغيرهما من المتأخرين"[2].

المطلب الثامن : التساهل في الرواية:

من المعلوم أن العلماء يتساهلون حال المذاكرة ما لا يتساهلون في غيره ،وعلى هذا يمكن أن يقع الخطأ بإدخال حديث في حديث ؛ ومن ذلك ما يقع في المذاكرة و**مثاله :**

ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل قال:" وسألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان، عن سفيان ، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود (أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم عَطِشَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ، فَاسْتَسْقَى، فأُتِيَ بشَرَابٍ مِنَ السِّقَايَة ، فشَمَّهُ، فقَطَّبَ ، فَقَالَ: عَلَيَّ ذَنُوبًا مِنْ زَمْزَمَ، فصَبَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَهُ) ، قال أبو زرعة : هذا إسناد باطل ، عن الثوري، عن منصور، وهم فيه يحيى بن يمان ، وإنما ذاكرهم سفيان ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب بن أبي وداعة مرسلا، ولعل الثوري إنما ذكره تعجبا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث مستنكرا على الكلبي. "[3]، وقال: " وسألت أبي، وأبا زرعة ، عن حديث ؛ رواه يحيى بن يمان ، عن الثوري ، عن منصور، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود : (أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فاستسقى ، فأتي بنبيذ، فشمه ، فقطب وجهه ، فقيل : أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا) ، فقلت لهما : ما علة هذا الحديث؟ وهل هو صحيح؟ فقالا : أخطأ ابن يمان في إسناد هذا الحديث ، وروي هذا الحديث عن الثوري ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب بن أبي وداعة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبي : والذي عندي أن يحيى بن يمان دخل حديث له في حديث رواه الثوري ، عن منصور، عن خالد بن سعد مولى أبي مسعود ، عن أبي مسعود أنه كان يشرب نبيذ الجر ، وعن الكلبي ،

(1) المصدر السابق (ج2 /270)رقم (1120) .

(2) ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ،(ج4 /146) .

(3) ابن أبي حاتم ، علل الحديث ،(ج4/441)رقم (1550).

عن أبي صالح ، عن المطلب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أنه كان يطوف بالبيت) الحديث فسقط عنه إسناد الكلبي ، فجعل إسناد منصور، عن خالد ، عن أبي مسعود متن حديث الكلبي ، وقال أبو زرعة : وهم فيه يحيى بن يمان ، إنما هو: الثوري ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم. "[1]، لقد تبين أن هذا الخطأ حصل لابن يمان حال المذاكرة مع الثوري ولعله لو كان في حال غير المذاكرة لكان أشد تحرياً ونظراً في الكتب ولما أدخل إسناداً في آخر، وهكذا تبين من ما مضى هذه الأسباب لدخول حديث في حديث وقد حاولت التدليل لها والتمثيل وقد يوجد غيرها والله المستعان.

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على دخول حديث في حديث :

المطلب الأول: رفع مرتبة الحديث أو تقويته على وجه الخطأ:

أي مدخل للشواهد والمتابعات في دخول حديث في حديث؟ وهل لهذه العلة أثر على درجة الحديث؟ وما الآثار المترتبة من دخول حديث في حديث على الشواهد والمتابعات؟ كل هذه الاستفسارات لابد لهذا المطلب أن يجيب عنها وأن يجليها:

من المعلوم أن تعدد الطرق للحديث الواحد يعد من أسباب تقوية الحديث وزيادة الثقة بصحته والركون إليه، وهو في الوقت ذاته أحد مرجحات العمل به وتقديمه على سواه من الأحاديث الأقل طرقا منه، ولذلك ؛ فإن الخطأ في نسبة طريق معينة أنها لحديث بعينه وليست هي لهذا الحديث إنما ذلك خطأ من بعض الرواة في إدخال حديث في آخر، فيظن الناظر فيه أن الأسانيد والطرق تعددت لهذا الحديث بعينه، والحقيقة أن هذه الطريق هي لحديث صحابي آخر، ولعلها لمتن آخر لا يمت لموضوع الحديث الأول بصلة ، فيظن خطأ أنها المتابعات المقوية للحديث وليس كذلك ، ومثله– أيضًا – الأمر في الشواهد إذ يساق الحديث من رواية ابن عباس، وتجد حديثًا آخر من طريق أخرى ينتهي بأبي هريرة، فيظن الناظر فيه للوهلة الأولى أن الحديث الثاني شاهد معتبر لحديث ابن عباس، فإذا دقق النظر وعرف العلة في إدخال أحد الرواة إسنادا في إسناد يعلم أن الراوي أخطأ فساق طريقا من طرق حديث ابن عباس، وأدخل عليه إسناداً ينتهي بأبي هريرة، والصواب أنه ينتهي بابن عباس، فيظن أنه من الشواهد المقوية لحديث ابن عباس، والحقيقة أنه خطأ أحد الرواة ، وعلى هذا فإن الخطأ في باب الإعتبار بهذه الصورة له آثاره السلبية السيئة فإن من الآثار السيئة إذاً لدخول حديث في حديث :

1. سند حديث آخر، ويكون السند متصلا برواة ثقات لكنه ليس لهذا المتن ، فلما يساق لهذا المتن تظن صحة ذلك المتن ، مع أن سنده الحقيقي فيه نوع ضعف لانقطاع يسير في إسناده ، أو انخفاض لرتبة بعض رواته انخفاضًا يجبر بسواه ، وقد يكون منحط الرتبة فيصير تحسين ذلك المتن أشنع وأبشع .
2. اعتبار الحديث شاهداً وهو ليس بشاهد إذ إن هذا الحديث (المتن) له إسناد إلى ابن عمر فيدخل أحد الرواة الحديثين فيسوقه ويغير الإسناد ويسوقه لجابر ، فيظن كثرة الشواهد للحديث مما يعطيه قوة، مع أن هذا خطأ وليس هذا شاهدا بل هو من تداخل الأسانيد ومعلوم أن القوة للحديث لها أثر في تقديمه على الأحاديث الأخرى وفي الترجيح، ولاسيما في أحاديث الأحكام مما يشكل خطأ في الحكم والترجيح.
3. ومثله اعتبار متابعة من تداخل الأسانيد وليست هي على الحقيقة متابعة إنما هو دخول إسناد في إسناد، فيساق إسناد ويدخل في إسناد آخر، لينتهيا إلى ابن عمر مع أن أحدهما دون الإدخال ينتهي إلى جابر، فيظن أنه كثير المتابعات مما يوقع في الخطأ أثناء الترجيح بين الأدلة، أو في تصحيح الحديث كما أسلفنا في النقطة الأولى.

ولابد لنا بعد ذكر علاقة الاعتبار بدخول حديث في حديث، وبيان آثار هذه العلة على الشواهد و المتابعات في صحة الأحاديث من ضعفها وفي الترجيح بين الأدلة ولاسيما الفقهية منها، لابد لنا من توضيح ذلك بالأمثلة، فمن أمثلة دخول حديث في حديث التي يظن بسببها أن حديثا يشهد لآخر وليس الأمر كذلك **مثاله :**

(1) المصدر السابق (ج4 /444)رقم (1552).

قال البخاري: "باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله: قال: حدثني مالك بن أنس، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن أهل الجنة يتراءون أهل الغرف من فوقهم كما تتراءون الكوكب الدري الغابر في الأفق من المشرق أو المغرب لتفاضل ما بينهم) [1]. قالوا: يا رسول الله ! تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم؟! قال: (بلى والذي نفسي بيده رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين) "[2]، قال ابن حجر: " حديث أبي سعيد في تفاضل أهل الجنة. قوله: "عن صفوان بن سليم" عند مسلم في رواية ابن وهب عن مالك أخبرني صفوان، وهذا من صحيح أحاديث مالك التي ليست في الموطأ، ووهم أيوب بن سويد فرواه عن مالك عن زيد بن أسلم بدل صفوان ذكره الدارقطني في "الغرائب" وكأنه دخل له إسناد حديث في إسناد حديث، فإن رواية مالك عن زيد بدل صفوان، فهذا السند وقفت عليه في حديث آخر سيأتي في أواخر الرقاق وفي التوحيد". [3] وهذان الحديثان المشار إليهما من ابن حجر هما :

الحديث الأول : قال البخاري في كتاب الرقاق: "باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الأَرْضِ» قِيلَ: وَمَا بَرَكَاتُ الأَرْضِ؟ قَالَ: «زَهْرَةُ الدُّنْيَا» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: هَلْ يَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَصَمَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَ يَمْسَحُ عَنْ جَبِينِهِ، فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» قَالَ: أَنَا – قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَقَدْ حَمِدْنَاهُ حِينَ طَلَعَ ذَلِكَ – قَالَ: «لاَ يَأْتِي الخَيْرُ إِلَّا بِالخَيْرِ، إِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرَةِ، أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا، اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسَ، فَاجْتَرَّتْ وَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلَتْ. وَإِنَّ هَذَا المَالَ حُلْوَةٌ، مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَنِعْمَ المَعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلاَ يَشْبَعُ». [4]

الحديث الثاني : قال في كتاب التوحيد: "باب كلام الرب مع أهل الجنة : حدثنا يحيى بن سليمان، حدثني ابن وهب قال: حدثني مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لاَ نَرْضَى يَا رَبِّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَلاَ أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ؟) [5] " [6].رواية سويد توهم المرء أنها متابعة من متابعات الحديث ، وأن من الرواة عن عطاء من شيوخ مالك في هذا الحديث زيد بن أسلم ، فضلا عن صفوان بن سليم ، لكن حقيقة الأمر أن سويدًا أخطأ فأدخل اسنادًا شبيهًا بهذا الإسناد فيه موهمًا تعدد طرق الحديث ، وحقيقة الأمر دخول حديث في حديث ، وقد بين ابن حجر هذه الأحاديث ، وخلاصة الأمر أن دخول الحديث في آخر بفعل أحد الرواة أوهم تعدد الطرق للحديث الواحد وتعدد المتابعات وهو خطأ كما مرّ، والله الهادي [7].

المطلب الثاني : وصل المرسل و رفع الموقوف :

(1) [البخاري ، صحيح البخاري ، بدء الخلق / ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة : 3 / 1188 : رقم (3083)].

(2) المصدر السابق ، (ج3 / 1188) رقم (3083).

(3) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري / ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ، 327/6 : رقم الحديث (3256).

(4)[البخاري ، صحيح البخاري ، الرقاق / ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها 5 / 2362 : رقم الحديث (6063)] .

(5) [البخاري ، صحيح البخاري ، التوحيد/ كلام الرب مع أهل الجنة ، 6 / 2732 رقم (7080)]، [ومسلم ، صحيح مسلم ، الجنة وصفة نعيمها وأهلها/ إحلال الرضوان على أهل الجنة فلا يسخط عليهم أبدا، 4 / 2176 : رقم (2829)].

(6) [البخاري ، صحيح البخاري ، (6 / 2732) رقم (7080)].

(7) وهذه أمثلة آخرى : البخاري ، صحيح البخاري ، (6 / 2732) رقم (7080) ، أبي حاتم الرازي ، علل الحديث ، (ج2 / 48 – 50) رقم(207)، ابن أبي حاتم ، الجرح و التعديل ، (ج9 / 66) رقم (25).

إن من علل الحديث التي ذكرها العلماء التي تقع من الرواة وصل المرسل وإرسال المتصل ووقف المرفوع ورفع الموقوف، ويقع ذلك من الرواة غالباً على سبيل الوهم والخطأ وأغلب صور ذلك الوصل أو الرفع المعتاد في طرق الحديث الواحد، فبعض الرواة يقف، وبعضهم يرفع، وبعضهم يصل، وبعضهم يرسل، والحكم الراجح ليس له صورة مضطردة فلربما كان المرسل هو الصواب، وفي أحوال أخرى فإن المتصل هو الصواب وكذلك قد يكون المرفوع صحيحا في حال، وفي حال أخرى خطأ، والصواب هو الوقف، ويرجع ذلك إلى المرجحات والقرائن ونظر النقاد أهل الفن في ذلك فلربما رجحت رواية بسبب كثرة من رواها، أو لأنه أوثق وأحفظ أو لأنه لازم الشيخ فأتقن حديثه أو لغير ذلك من القرائن التي تكون سببا في ترجح أحد الصورتين على الأخرى، والمهم في ذلك أن هذا يحصل في الحديث الواحد بين طرقه، أما هنا فإنه مختلف نوعاً ما، ذلك أن إدخال حديث في حديث قد يحصل من أحد الرواة فيأتي بالإسناد المرسل ويجعل له متن المتصل، أو سند المتصل ويجعل له متن المرسل، ومثله الموقوف والمرفوع فيأتي بإسناد الموقوف ويجعل له متن المرفوع والعكس، مع أن المرسل ليس هو من طرق المرفوع بل هو بمتن آخر، وكذلك الموقوف ليس هو من طرق الحديث ذاته بل له متن مستقل، وعلى هذا فإن صورة دخول حديث في حديث لم تخرم فيه؛ فهو إسناد متصل لحديث أو متن يدخل فيه حديث آخر بمتن وإسناد مستقلين يشتركان في راو أو أكثر أو في لفظ متن أو موضوعه لكنه إسناد مرسل فيدمج بينهما، وعليه يظهر المرسل إسناداً بمتن المتصل أو المتصل إسناداً بمتن المرسل، وكذلك الموقوف سنداً بمتن المرفوع والعكس، وهذا الفعل في محصلته هو نتيجة مساوية لنتيجة الفعل المعتاد من الرواة في طرق الحديث الواحد رفعا ووقفاً وإرسالاً ووصلاً ، وإليك **مثالاً** لذلك:

قال ابن أبي حاتم : " وسألت أبي عن حديث؛ رواه ابن أبي أويس، عن أبي ضمرة، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي الجعد الضمري، عن سلمان الفارسي، أنه مر على ابن السمط وهو مرابط، فقال: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر، وقيامه) الحديث.

قال أبي: هذا خطأ دخل لابن أبي أويس حديث في حديث، سلمان في الرباط يرويه عن محمد بن عمرو، عن مكحول أن سلمان فذكر الحديث مرسل، وحديث أبي الجعد الضمري هو عن النبي صلى الله عليه وسلم:(مَنْ تركَ ثلاث جُمَعٍ متواليةٍ طُبَعَ على قَلْبِهِ) الحديث" [1].

وقال في موطن آخر: "وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث؛ رواه أنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن عبيدة ابن سفيان، عن أبي الجعد الضمري، عن سلمان الفارسي، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ) ،فقالا: هذا خطأ، إنما هو محمد بن عمرو، عن مكحول، عن سلمان، كذا رواه يحيى القطان، وإسماعيل بن جعفر ، قلت لهما: الوهم ممن هو؟ قالا: من أبي ضمرة "[2]،وفي موضع آخر: "وسمعت أبا زرعة، وحدثنا: عن مسدد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو، عن مكحول، قال: مر سلمان على ابن السمط وهو مرابط، فقال: ألا أرغبك فيما أنت فيه؟ قال: بلى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ) ، وحدثنا أبو زرعة: عن إسحاق بن موسى الأنصاري، وأبي ثابت المديني، عن أنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي الجعد الضمري، عن سلمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه ، وسمعت أبا زرعة، يقول: الصحيح حديث يحيى بن سعيد ". [3]

وهكذا تبين أن الحديثين أدخلا في بعضهما وكان الإدخال للمرسل في المتصل وهذا فيه معنى وصل المرسل إذ سيق متن المرسل لإسناد متصل فيظن الناظر أن المتن متصل، والله أعلم.

(1) ابن أبي حاتم علل الحديث ، (ج3 / 407) رقم (969) .

(2) المصدر السابق(ج3 / 356) رقم (930).

(3) المصدر السابق(ج3 / 461) رقم (1009).

ومن **أمثلة** الرفع والوقف : قال ابن حجر: "عمرو بن عثمان بن سعيد الثقفي عن سفيان الثوري لا يتابع على حديثه قاله العقيلي، وعنه ولده محمد. انتهى، قال العقيلي: عمرو بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي، ثنا أبي، ثنا الثوري، عن سماك، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه رفعه: (الصَّفْقَةُ بِالصَّفْقَتَيْنِ رِبًّا، وَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ) ثم ساق أوله من طريق أبي نعيم عن الثوري موقوفاً وقال: هذا أولى وبقية الحديث لا أصل له كأنه دخل حديث في حديث".[1]

قال العقيلي في الضعفاء [2] :حدثنا أحمد بن منصور النيسابوري بالري، قال: حدثنا محمد بن عمرو بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا سفيان، عن سماك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن ابيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (صَفْقَتَانِ فِي صَفْقَةٍ رِبًا). موقوف هذا أولى ، وأما: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ) فلا أصل له بهذا الإسناد من حديث الثوري وقد روي بغير هذا الإسناد كأنه حديث دخل في حديث والمتن يروى بغير هذا الإسناد بخلاف هذا اللفظ ،عصب العقيلي الجناية بعمرو بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي وذكر أنه لا يتابع في روايته عن الثوري حديث ابن مسعود بلفظ: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسبغ الوضوء.....). فقد روى الحديث سفيان عن سماك، عن عبد الرحمن ، عن أبيه وتابعه على ذلك جمع ولم يذكروا الإسباغ وقد روى الحديث عن سفيان ابن مهدي وأبو نعيم وعبد الرزاق ولم يأت أحد بذكر الإسباغ في هذا الحديث، إلا ما كان من عمرو بن عثمان إذ جاءت هذه الزيادة من طريقه وهي غلط إذ إسناد حديث الإسباغ من رواية ابن عباس لا ابن مسعود ، وهو من طرق أخرى غير هذا الطريق ، ولم أجد لعمرو هذا سوى هذا الحديث ، فالصحيح في حديث ابن مسعود الوقف وسيق له متن حديث ابن عباس المرفوع فأوهم أن الموقوف مرفوع والعكس وذلك بسبب دخول حديث في حديث والله أعلم. بي هريههههههههسبيبيللارؤ

المطلب الثالث : ترجيح رأي فقهي على آخر أو تقويته :

لقد مر معنا في المباحث السابقة أن من آثار دخول حديث في حديث اعتبار بعض الأحاديث متابعات أو شواهد لحديث معين، وليس الأمر كذلك؛ إنما هو دخول حديث في حديث كما مر معنا في مطلب " رفع مرتبة الحديث أو تقويته على وجه الخطأ "، وأن هذه الصورة توهم قوة حديث على آخر، مما يؤدي إلى الخطأ في ترجيح الحكم ولاسيما الفقهي، ومر معنا أن من آثار دخول حديث في حديث وصل المرسل ورفع الموقوف إذ يساق لمتن الإسناد المرسل إسناد حديث آخر متصل فيظهر المتن الذي للمرسل على أنه ذا إسناد متصل فيكون سببا في ترجيحه على غيره والاستدلال به مقابل حديث آخر، فيترجح المعنى الفقهي الذي يحمله هذا المرسل على آخر متصل فيقع الخطأ في الحكم، وقد مر معنا التمثيل في المباحث آنفة الذكر بما يكفي لبيان هذا الأمر، وهنا لابد أن نعرض لشيء من تلك الأمثلة بشيء من البيان في توضيح آثاره على خلاف الفقهاء وكلامهم ومن ذلك **المثال** التالي :

ذكره ابن حجر في التلخيص الحبير عن الدارقطني : قال الدارقطني: ثنا ابن صاعد، ثنا عبد الجبار بن العلاء، ثنا ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن أنس: (أن أعرابيا بال في المسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم: احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوباً من ماء) [3].

قال ابن حجر: وأعله الدارقطني بأن عبد الجبار تفرد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ، وأنه دخل عليه حديث في حديث، وأنه عند ابن عيينة: عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلاً وفيه: "احفروا مكانه" وعن يحيى بن سعيد عن أنس موصولاً وليست فيه الزيادة، وهذا تحقيق بالغ....[4].

(1) ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، (ج4 /371) رقم (1090) .

(2) العقيلي ، الضعفاء ، (ج3/288) رقم (1288).

(3) أحمد بن حنبل ، مسند الإمام أحمد ، (19 / 139) رقم الحديث (12082) ، الترمذي ، سنن الترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم / ما جاء في البول يصيب الأرض ، (1/ 276) : رقم (148).

(4) ابن حجر العسقلاني ، التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، (ج1/ 184) برقم (32).

قال الزحيلي : " تطهير الأرض النجسة بالمكاثرة : قال الحنفية: إذا كانت الأرض المتنجسة صلبة منحدرة، يحفر في أسفلها حفرة، ويصب الماء عليها ثلاث مرات، ويزال عنها إلى الحفرة، بدليل ما أخرجه الدارقطني عن أنس في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد: « احفروا مكانه، ثم صبوا عليه ». ولا تطهر الأرض بمكاثرة الماء.

وقال غير الحنفية : تطهر الأرض النجسة بالصب ومكاثرة الماء عليها، أي: كثرة إفاضة أو طرح الماء عليها، حتى تغمر النجاسة. لحديث أبي هريرة قال: (قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِى الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِىُّ – صلى الله عليه وسلم – « دَعُوهُ وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجْلاً مِنْ مَاءٍ ، أَوْ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ) [1]" [2].

قال البهوتي: " فصل : (وتطهر أرض متنجسة بمائع) كبول (أو) بنجاسة (ذات جرم أزيل) ذلك (عنها ولو) كانت النجاسة (من كلب نصا[3]) أو خنزير (و) يطهر (صخر وأجرنة [4]حمام) ونحوه صغار مبنية أو كبار مطلقًا[5]، قاله في الرعاية : (وحيطان وأحواض ونحوها بمكاثرة الماء عليها) أي: المذكورات من الأرض والصخر وما عطف عليها لحديث أنس، قال: جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد فقام إليه الناس ليقعوا به، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (دعوه وأريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء) متفق عليه ، ولو لم يطهر بذلك لكان تكثيراً للنجاسة، ولأن الأرض مصاب الفضلات ومطارح الأقذار فلم يعتبر في تطهيرها عدد دفعاً للحرج والمشقة، (ولو) كان ما كوثرت به (من مطر وسيل)؛ لأن تطهير النجاسة لا يعتبر فيه النية فاستوى ما صبه الآدمي وغيره ، والمراد بالمكاثرة صب الماء على النجاسة (بحيث يغمرها من غير) اعتبار (عدد)، لما تقدم، (ولم يبق للنجاسة عين ولا أثر من لون أو ريح)، فإن لم يذهبا لم تطهر (إن لم يعجز) عن إزالتهما أو إزالة أحدهما"[6].

قال الزحيلي: " والمطهرات عند الحنابلة ؛ كالشافعية غالباً إلا في الدباغ ، فإنه غير مطهر عندهم ، وهي : الماء، والتراب ومثله الاستنجاء بالأحجار، والتخلل ، فتطهر الأرض المتنجسة بمكاثرة الماء عليها ، أي: صب الماء على النجاسة، بحيث يغمرها من غير اعتبار عدد، ولم يبق للنجاسة عين ، ولا أثر من لون أو ريح ، إن لم يعجز عن إزالتهما أو إزالة أحدهما ، ولا تطهر الأرض المتنجسة بشمس ولا ريح ، ولا جفاف ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بغسل بول الأعرابي، ولو كان ذلك يطهر لاكتفى به ، ولا تطهر نجاسة باستحالة....." [7].

استدل بعض الفقهاء بهذا الحديث على أن الأرض لا تطهر إذا لابستها النجاسة إلا بإزالة ذلك الموضع بحفر الأرض، وحقيقة الأمر أنه دخل حديث في حديث، فأدخل المرسل بالمتصل وساق للمتصل متن المرسل، فحصل الخطأ بالاستدلال به، ففرق في قوة القول وصحته من كون الدليل متصلاً أو مرسلاً ، والمهم هنا ظهور أثر دخول حديث في حديث على الرأي الفقهي، والله أعلم.

المطلب الرابع : الخطأ في الحكم على الحادثة بالاتحاد أو التعدد :

إن الأصل العام الذي يرجع إليه في تمييز أن هذا حديث أم حديثان، وأن الحادثة تعددت أم لا؛ هو تعدد الروايات والنظر في المدارات واتحاد المخرج وعدم اتحاده؛ فإذا اختلف المخرج كانا حديثين مستقلين، وإذا اتحد المخرج كانت الحادثة – في الأغلب – واحدة، ولقد أشار بعض العلماء فيما يخص علة دخول حديث في حديث لمثل هذا المعنى كما سيمر معنا في المثال

(1)[البخاري ، صحيح البخاري ، الوضوء/ صب الماء على البول في المسجد ، 1 / 54 رقم (220)].

(2)الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي و أدلته ، ج 1 ص 292 .

(3) نصًا : أي بنص حديث أنس ، وذكر الخنزير قياسًا.

(4) قال ابن منظور في لسان الميزان (ج87/13) : " والجرن: حجر منقور يصب فيه الماء فيتوضأ به، وتسميه أهل المدينة المهراس الذي يتطهر منه" .

(5) مطلقًا : بمعنى أيًا كان حجم البناء .

(6) البهوتي ، كشاف القناع عن متن الإقناع ، (ج1 /185).

(7) الزحيلي ، الفقه الإسلامي و أدلته ، (ج1 / 223).

التالي ،لكن لابد من التنبه إلى أن الأمر في دخول حديث في حديث مختلف نوعاً ما؛ فإنك قد تجد حديثاً دخل في آخر مع أن هذا الحديث مستقل عن الآخر تماماً ، لكنه جاء عقبه في نسخة المحدث، فأدخل بقية إسناد الحديث الثاني في بداية إسناد الحديث الأول ،أو ساق الإسناد الأول وأتى له بمتن الثاني ،فقد يظن في حديث أنه دخل في آخر مع أن الأمر ليس كذلك، وإنما هو تعدد للحادثة وألفاظها، يظنه بعضهم دخول حديث في حديث، ومرد الأمر إلى جمع الطرق ومعرفة المدارات والمخارج واستعمال وسائل وطرق كشف العلة الخاصة بعلة دخول حديث في حديث ، وعليه؛ فإن كل حديث يحكم عليه بحسب المدارات والقرائن وحال الرواية مع التنبه لكلام النقاد في هذا الفن، ليصير الحكم على كل حديث بحسبه **مثاله** :

قال البخاري : "حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن شعبة قال: حدثني خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي سعيد بن المعلى قال: كنتُ أصلِّي في المسجد، فدَعَاني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فلم أُجِبْهُ، فقلت: يا رسول الله، إنِّي كنتُ أصلِّي. فقال: «ألم يقل اللهُ: {استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم}؟»، ثم قال لي: «لأُعلِّمنَّك سورةً هي أعظمُ السُّور في القرآن قبلَ أن تخرجَ من المسجد». ثم أخذ بيدي، فلمَّا أراد أن يخرجَ، قلتُ له: ألم تقل: لأُعلِّمنَّك سورةً هي أعظمُ سورةٍ في القرآن؟ قال: «{الحمد لله رب العالمين} هي السَّبع المثاني، والقرآنُ العظيمُ الذي أُوتِيتُهُ»"[1] قال ابن حجر في شرحه للحديث: "روى الواقدي هذا الحديث عن محمد بن معاذ، عن خبيب بن عبد الرحمن بهذا الإسناد فزاد في إسناده: عن أبي سعيد بن المعلى، عن أبي بن كعب. والذي في الصحيح أصح. والواقدي شديد الضعف إذا انفرد فكيف إذا خالف. وشيخه مجهول. وأظن الواقدي دخل عليه حديث في حديث؛ فإن مالكاً أخرج نحو الحديث المذكور من وجه آخر فيه ذكر أبي بن كعب فقال: عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد مولى عامر: " أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى أبي بن كعب " [2] ومن الرواة عن مالك من قال: " عن أبي سعيد عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم ناداه " وكذلك أخرجه الحاكم، ووهم ابن الأثير حيث ظن أن أبا سعيد شيخ العلاء هو أبو سعيد بن المعلى، فإن ابن المعلى صحابي أنصاري من أَنفُسِهم مدني، وذلك تابعي مكي من موالي قريش..... وجمع البيهقي بأن القصة وقعت لأبي بن كعب ولأبي سعيد بن المعلى ويتعين المصير إلى ذلك لاختلاف مخرج الحديثين واختلاف سياقهما كما سأبينه ".[3]

فقد يظن الظان أن الحادثة واحدة وأن بعض الرواة ذكر أبي بن كعب وبعضهم لم يذكره فتكون الحادثة واحدة ،وقد يقال: إنهما حادثتان مستقلتان إحداهما لأبي بن كعب والأخرى لأبي سعيد بن المعلى ،وعند النظر في المدارات نجد أن حديث أبي المعلى بطرقه العديدة لا يشترك في مخرجه مع حديث أبي بن كعب الذي ذكره الإمام مالك إلا على وجه الخطأ والتوهم بظن أبي سعيد شيخ العلاء هو أبو سعيد بن المعلى، فإن ابن المعلى صحابي أنصاري من أنفسهم مدني، وذلك تابعي مكي من موالي قريش كما أشار ابن حجر لذلك ذهب البيهقي وابن حجر إلى تعدد الحادثة وأشار ابن حجر إلى دخول حديث في حديث ،فدخل حديث أبي سعيد في حديث أبي بن كعب لتوهم الاشتراك في أحد الرواة ، وبسبب ذلك حصل الخطأ في الحكم باتحاد الحادثة مع تعددها ، والله أعلم ، ويبقى أن يقال : إذا كان موضوع الحديثين واحداً وألفاظهما متقاربة لكن كل واحد له أسانيده ومخرجه المستقل فنحتاج إلى قرائن أخرى ودلائل على تداخلهما وإلا فالأصل عدم التداخل، وأعني بالقرائن تعاقب الحديثين في نسخة المحدث – مثلاً– وما أشبه ذلك ، أما إذا اتفقا في الموضوع وتقاربا في الألفاظ واتحدا في المخرج – وأعني به هنا المدار – فهو مظنة دخول حديث في حديث والله اعلم ، ولا يحكم في هذا بحكم عام بل ينظر في كل حديث على حدة مع ما احتف به من القرائن ، والله الهادي.

(1) [البخاري ، صحيح البخاري ، التفسير/ ماجاء في فاتحة ، 4 / 1623 رقم (4204)].

(2) مالك ، الموطأ ، (ج1 / 83): رقم (186) ، الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، أخبار في فضائل القرآن جملة (1/ 745) رقم (2051)

(1) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، (ج12 /285)رقم (4114).

النتائج والتوصيات :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين أما بعد: فقد خلصت في هذا البحث إلى النتائج التالية:

أولًا : التعليل بدخول حديث في حديث قديمٌ قدمَ الحركة النقدية للحديث الشريف وأخذت صوره بالتطور إلى زمان المتأخرين ، وقد نصَّ العلماء على هذه العلة قديماً واختلفت ألفاظهم في التعبير عنها.

ثانيًا : لا يطلق على روايات الحديث الواحد إن حصل بينها التداخل " دخل حديث في حديث" ويشترط أن يكون الحديثان لصحابيين مختلفين ، أو يشترط اختلاف منتهى الإسناد.

ثالثاً: تتعدد صور دخول حديث في حديث في الأسانيد والمتون وقد تقسم صور التداخل إلى جزئي وكلي.

رابعاً: أحكام النقاد بدخول حديث في حديث في الغالب موافقة لواقع الحال وقد تتخلف أحيانا وقد لا يستطيع الباحث التوصل لمعرفة دقة حكمهم بسبب عدم وجود الأصول والنسخ الأصلية بين أيدينا.

خامسًا : لعلة دخول حديث في حديث آثار على الحكم على درجة الأحاديث والخطأ في الاعتبار وفي ترجيح الأحاديث على بعضها إذ يظن المرسل موصولاً والموقوف مرفوعًا ويقوي الضعيف لدرجة الحسن وهكذا مما ينتج الخطأ في الأحكام ولا سيما الفقهية منها .

سادسًا : قد تتعدد الحادثة ويظن أن حديثاً دخل في حديثٍ والضابط في ذلك اتحاد المخرج –المدار– مع النظر في القرائن والحكم على كل حديث بحسبه.

وبعد الخلوص لهذه النتائج فإني أوصي بما يلي:

أولًا : تخصيص دراسة لدخول حديث في حديث في زمن ما بعد الرواية ومجال بحثها في الكتب التي اختصرت كتباً أخرى أو التي جمعت كتباً مع بعضها أو التي اتخذ أصحابها منهجاً خاصاً في التأليف .

ثانيًا : تخصيص هذه العلة للدراسة والعناية بها وبحثها في الخطط الدراسية لمادة العلل كما هو الحال مع العلل الأخرى لخطورتها وغموضها ، هذا وإني لأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا البحث والقيام بحق هذا الموضوع الهام وما كان من خطأ فإني أستغفر الله منه وما كان من صواب فللّه المنة والفضل وله الحمد والشكر وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

المصادر والمراجع

- الألباني ، محمد ناصر الدين ، 1412 هـ 1992 م ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، ط1، الرياض– المملكة العربية السعودية، دار المعارف .
- البخاري، محمد بن إسماعيل ، 1407 ه– 1987م ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، ط3، بيروت– دار ابن كثير، اليمامة.
- البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس، 1402ه ، كشاف القناع عن متن الإقناع ، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال،(د.ط)، الناشر: بيروت – لبنان: دار الفكر، .
- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى ، 1395 هـ – 1975 م ، الجامع الصحيح سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرين، ط2، مصر –شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- الجزري ، المبارك بن محمد، 1399هـ –1979م ، النهاية في غريب الحديث والاثر ، حققه طاهر أحمد ومحمد الطناصي، (د.ط)،بيروت –المكتبة العلمية.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي ، (ت. ط) ، المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، (د.ط) ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- ابن الجوزي ،عبد الرحمن بن علي ، 1403ه ، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق : خليل الميس، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
- ابن أبي حاتم ،عبد الرحمن بن محمد ، 1471 هـ – 1952 م الجرح والتعديل، تحقيق : مصطفى عبد القادر، ط1، بيروت – دار إحياء التراث العربي.
- ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد ، (د.ت) ، علل ابن أبي حاتم ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي(د .ط) ، الرياض– مطابع الحميضي .
- الحاكم ، محمد بن عبد الله ، 1411 هـ – 1990 م ، المستدرك على الصحيحين ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت – دار الكتب العلمية .
- ابن حبان ، محمد ،(ت.ط)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، (د.ط)، حلب –دار الوعي .
- ابن حبان ،محمد ، 1414 هـ– 1993م ، صحيح ابن حبان ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ط2، بيروت– مؤسسة الرسالة .
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ، 1414 هـ – 1993 م ، موافقة الخبُر الخبر في تخريج أحاديث المختصر ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي و صبحي السيد السامرائي ، ط2 ، الرياض – المملكة العربية السعودية : مكتبة الرشد للنشر والتوزيع،.
- ابن حجر العسقلاني ،أحمد بن علي ، 1405ه ، تغليق التعليق على صحيح البخاري ، المحقق : سعيد عبد الرحمن موسى القزقي ، ط1، بيروت ، عمان – الأردن ، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار .
- ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، 1384هـ – 1964م ، تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، (د.ط)، المدينة المنورة،.
- ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، تهذيب التهذيب، 1404ه – 1984م، ط1، بيروت –دار الفكر.

- ابن حجر العسقلاني ،أحمد بن علي ،1418 هـ 1997م ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ، د. ط) بيروت – لبنان، دار المعرفة
- ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي 1406 ه – 1986م ، لسان الميزان ، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند ، ط3، بيروت– مؤسسة الأعلمي للمطبوعات .
- ابن حنبل ، أحمد ،1408هـ – 1988م ، العلل ومعرفة الرجال ، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس، ط1، بيروت، الرياض– المكتب الإسلامي، دار الخاني .
- الخطيب البغدادي ،أحمد بن علي ،1417هـ ، تاريخ بغداد ، تحقبق عبد القادر عطا ، (د.ط) بيروت– لبنان ، دار الكتب العلمية،.
- الدمشقي أبي مسعود بن محمد بن عبيد ، 1419 – 1998 ، الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج ، تحقيق : إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب، ط1 دار الوراق للنشر والتوزيع
- الدينوري ، أبو بكر أحمد بن مروان 1419ه ، المجالسة وجواهر العلم ، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان ،(د. ط) ، (بيروت – لبنان) دار ابن حزم،(البحرين – أم الحصم)جمعية التربية الإسلامية ، ـــ.
- الذهبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء ، 1413هـ، 1993م ، المحقق : مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط ، (د. ط) ، بيروت–مؤسسة الرسالة .
- الزبيدي ، محمد بن محمد مرتضى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ط ، د . ت ، دار الهداية .
- الزحيلي، وهبة ، (د. ت) ، الفقه الإسلامي وأدلته ، ط4 ، سوريا – دمشق – دار الفكر .
- ابن عدي ، عبد الله ، الكامل في ضعفاء الرجال، ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، ط3 ، بيروت ، دار الفكر .
- ابن أبي العز الحنفي ، علي بن علي ، 1391هـ ، شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط4، بيروت –لبنان، المكتب الإسلامي .
- العقيلي، محمد بن عمرو ، (د. ت) ، الضعفاء ، تحقيق : عبد المعطي قلعجي، ط2، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية .
- علي بن عمر الدارقطني ، 1404هـ – 1985م ، سؤلات حمزة بن يوسف السهمي ، ط1، تحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الرياض –الناشر : مكتبة المعارف .
- عوض الله ، طارق ،1417هـ – 1998م ، الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات ، ط1 ، القاهرة– الناشر : مكتبة ابن تيمية ، توزيع : الرياض –دار زمزم .
- ابن فارس ، أحمد ، 1399هـ – 1979 م ، معجم مقاييس اللغة ، حققه عبد السلام هارون،(د.ط)، بيروت – دار الفكر .
- ابن قدامة المقدسي ، عبد الله بن أحمد ، 1419ه–1998م ، المنتخب من العلل للخلال ، حققه طارق بن عوض الله ، ط1، الرياض –دار الراية ،
- مالك ، بن أنس، 1413 هـ – 1991 م ، موطأ مالك – رواية محمد بن الحسن ، ، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، ط1، دمشق –دار القلم
- ابن المديني ، علي ، العلل ، (د.ت)، حققه محمد مصطفى الأعظمي،(د.ط)، بيروت – لبنان، المكتب الإسلامي .
- المزي ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ، تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف ،1983م، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين ،(د.ط)، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، .

- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف،1400 – 1980، تهذيب الكمال ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط1، بيروت – مؤسسة الرسالة
- ابن معين يحيى ، تاريخ ابن معين – رواية الدوري ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط1، مكة المكرمة– مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، 1399 – 1979.
- ابن منظور ، محمد بن مكرم ، 1419 هـ – 1999 م ، لسان العرب ، حققه أمين محمد ومحمد الصادق، ط3، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ العربي،.
- النسائي، أحمد بن شعيب ، سنن النسائي الكبرى، ط1، الناشر : بيروت–دار الكتب العلمية .
- النسائي ،أحمد بن شعيب 1406هـ – 1986م ، المجتبى من السنن ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط2 ، حلب – مكتب المطبوعات الإسلامية .